حقوق الإنسان

دورية شهرية تصدر عن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

نشرة شهرية تعنى بنشر ثقافة حقوق الإنسان - العدد (الخامس عشر بعد المائة) صفر ١٤٣٧هـ الموافق نوفمبر ٢٠١٥م

رئيس الجمعية يؤكد على أن الجمعية ستراقب الانتخابات وتوقف التجاوزات في حال حدوثها

الجمعية تناقش بعض القضايا ذات العلاقة مع عدد من الوفود الأجنبية

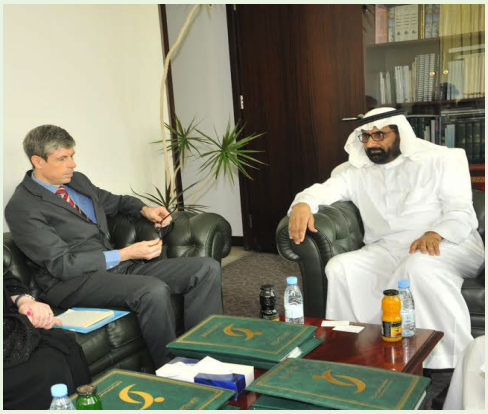

- فرع الجمعية في منطقة عسير ينفذ عدداً من الزيارات الميدانية
- الجمعية تشارك في ورشة تدريب « دور المجتمع المدني في رصد حالات حقوق الانسان في المملكة العربية السعودية
- فرع الجمعية بالمدينة المنورة يوقع اتفاقية تعاون مع مؤسسة المدينة المنورة الخيرية لتنمية المجتمع
- فرع الجمعية بالجوف ينفذ زيارة ميدانية لإدارة مرور طبرجل

الجمعية الوطنية لحقوق الانسان
National Society For Human Rights

حقوق الإنسان

دورية شهرية تصدر عن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

المشرف العام

د. مفلح بن ربيعان القحطاني

التحرير والإخراج

مركز المعلومات بالجمعية

طبعت بدعم من مؤسسة البريد السعودي

البريد السعودي Saudi Post

9200 05700 | sp.com.sa

الآراء الواردة في النشرة لاتعبر عن رأي الجمعية
وإنما تعبر عن أراء أصحابها

موقع الجمعية : www.nshr.org.sa
رمد .. ١٥٩٣ / ١٤٢٧

08

فرع الجمعية بالمدينة المنورة يشارك في "ندوة الأمن وحقوق الإنسان"

09

فرع الجمعية بالمنطقة الشرقية يستقبل فريق من جمعية العطاء النسائية

11

فرع الجمعية بالمدينة المنورة يوقع اتفاقية تعاون مع مؤسسة المدينة الخيرية لتنمية المجتمع

13-12

العالم يحتفل باليوم الدولي للقضاء على الفقر و التزام دولي بخطة عام ٢٠٣٠

عناوين الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

المقر الرئيسي: **المملكة العربية السعودية - الرياض - هاتف : ٠١١٢١٠٢٢٢٣- فاكس: ٠١١٢١٠٢٢٠٢ -ص.ب** ١٨٨١ الرياض ١١٣٢١

فرع منطقة مكة المكرمة: **جدة- حي المحمدية - طريق المدينة النازل- هاتف : ٠١٢٦٢٢٢٢٦١- فاكس: ٠١٢٦٩٤٣٠٩٥-٠١٢٦٢٢٢١٩٦- ص.ب ١١٦٦٦٤ جدة ٢١٣٩١**

فرع منطقة جازان : **هاتف: ٠١٧٣٢٣٧٠٤١ - فاكس : ٠١٧٣١٧٣٣٤٤ -ص.ب ٤٧٦**

فرع منطقة الجوف : **سكاكا - حي العزيزية - هاتف: ٠١٤٦٢٥٨١٤٤ - فاكس: ٠١٤٦٢٥٨١٥٥ - ص.ب : ٢٧٦٦**

فرع المنطقة الشرقية : **هاتف :٠١٣٨٠٩٨٣٥٣ - فاكس: ٠١٣٨٠٩٨٣٥٤ -ص.ب ١٥٥٧٨ الدمام ٣١٤٥٤**

مكتب العاصمة المقدسة : **هاتف: ٠١٢٥٥٤٥٢١٣ - فاكس ٠١٢٥٥٤٥٢١٢**

مكتب المدينة المنورة : **هاتف: ٠١٤٨٦٦٤٥٤٤ - فاكس ٠١٤٨٦٦٤٥٤٩-ص.ب ٧٧٥ المدينة المنورة ٤١٤٢١**

فرع منطقة عسير : **هاتف: ٠١٧٢٢٦٩١٨٦ - فاكس : ٠١٧٢٣١٠٣٤٩- ص. ب ٤٢٩٢ أبها ٦١٤٩١**

رئيس الجمعية يؤكد على أن الجمعية ستراقب الانتخابات وتوقف التجاوزات في حال حدوثها

أكد الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان على أن دور الجمعية في انتخابات المجالس البلدية يكمن في المراقبة تلافياً لأي تجاوزات في عملية الاقتراع، وأوضح الرئيس في تصريح له لصحيفة «الوطن» أنه في حال رصد الجمعية أي تجاوزات في أي مركز انتخابي سترفع تقريرها للجنة العامة للانتخابات وستطالبها باتخاذ الإجراء المناسب.مشيراً إلى أن دور مراقبي الجمعية في العملية الانتخابية للمجالس البلدية يتمثل في رصد وتدوين التجاوزات وإعداد تقرير بها وإحالتها للمقر الرئيس للجمعية التي بدورها تقوم بالتواصل المباشر مع اللجان المحلية أو اللجنة العامة للانتخابات من أجل إزالة التجاوز.

وشدد على أن أعضاء الجمعية وفروعها المنتشرة في مناطق المملكة سيقومون بمراقبة عملية التصويت والفرز وإعلان النتائج وستصدر الجمعية تقريراً حول الانتخابات البلدية وما تم رصده بعد الانتهاء من مراقبتها للانتخابات.

وبين أن عدد المراكز كبير، وسيكون هناك اختيار عشوائي لمراقبة مراكز الاقتراع بحيث يتم التأكد من تطبيق الأنظمة وتعليمات الانتخابات في جميع المراكز الانتخابية.

كما أفاد أن عدد أعضاء الجمعية كاف وهم قادرون على القيام بدور المراقبة، مشيراً إلى أن الجمعية لها آلية في عملية المراقبة من خلال اختيار الأعضاء المناسبين الذين لديهم القدرة على عملية مراقبة الانتخابات.

وأشار إلى أن دخول المرأة في هذه الدورة سيجعل لعضوات وموظفات الجمعية دور في المشاركة بعملية المراقبة للمراكز الانتخابية للتأكد من تطبيق أنظمة وتعليمات الانتخابات.

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تثير بعض القضايا الهامة مع السفير السويسري

قام السفير السويسري لدى المملكة السيد هاينريخ شيلنبيري، بزيارة للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان, والتقى بسعادة رئيس الجمعية الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني.

في بداية اللقاء قدم رئيس الجمعية للوفد الزائر شرحاً عن أنشطة الجمعية ومساهمتها في نشر الثقافة الحقوقية في المجتمع وآليات عملها ورسالتها و أهدافها، ثم تطرق الحديث إلى الجوانب الإنسانية للقضايا القائمة في الشرق الأوسط حالياً كالقضية الفلسطينية- والأحداث في سوريا- وأحداث اليمن- وموقف سويسرا من هذه القضايا ومدى دعمها للموقف السعودي في هذا الشأن ، وقد أبان سعادة السفير بأن سويسرا مهتمة بقضايا الإنسانية بشكل عام وتعمل على تهيئة الظروف من أجل خلق بيئة مناسبة للحوار ولذلك استضافت المتحاورين في بعض هذه القضايا وتأمل نجاح الجهود في هذا الشأن وأشاد السفير بالجهود التي تقوم بها الجمعية وبالأنشطة التي تعمل على تحقيقها وأكد على أهمية الإستماع المتبادل لوجهات النظر في مجال حقوق الإنسان، حضر اللقاء من طرف الجمعية نائب رئيس الجمعية الدكتور صالح بن محمد الخثلان والأمين العام للجمعية الأستاذخالد بن عبدالرحمن الفاخري وسكرتير رئيس الجمعية الأستاذ أحمد بن محمد المحمود.

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تستقبل السفير الدنماركي والسفير الاسترالي

قام السفير الدنماركي لدى المملكة السيد أوله فريز- ماسن يرافقه نائب رئيس البعثة المستشار فكري فيلالي بـزيـارة للجمعية الوطنـية لحقوق الإنسان مؤخراً، التقى خلالها بسعادة رئيـس الجمعية الـدكـتـور مفلح بن ربيعان القحطاني وبعد تعريف السفير الزائر بأنشطة الجمعية ومساهمتها في نشر الثقافة الحقوقية في المجتمع وآلـيـات عـملـها، تـنـاول الـحـديـث ازدواجية المعايير التي تتبعها بعض الدول فيما يتعلق بالمطالبة باحترام حقوق الإنسان والموقف من عقوبة الإعـدام وقد تم اطلاع السفير على التقدم في مجال الحماية من الإيذاء في المملكة بصدور نظام الحماية من الإيذاء ونظام حماية الطفل و تسهيل العديد من الإجراءات التي كانت تعيق المرأة من الوصول إلى بعض حقوقها وهي من القضايا التي أثارتها مملكة الدنمارك في ملاحظاتها على التقارير المقدمة من المملكة في السابق, وبين رئيس الجمعية للسفراء إن عقوبة الإعدام في المملكة تستند لنصوص شرعية ولا يصدر الحكم النهائي بها إلا بعد نظرها من عدد كبير من القضاة في محكمة الموضوع ومحكمة الاستئناف والمحكمة العليا كما أوضح رئيس الجمعية أن الدولة تسعى مع أولياء الدم في مثل هذه القضايا لتقديم العفو على تنفيذ العقوبة .

كما قام السفير الأسترالي د.رالف كينج يرافقه السيد إياد ديكسون سكرتير أول السفارة بزيارة منفصلة للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان التقوا خلالها بسعادة رئيس الجمعية الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني، وتطرق الحديث لقضايا حقوق الإنسان في المنطقة وما قامت به المملكة من جهود في سبيل حل أوضاع كثير من اللاجئين السوريين والجالية البرماوية واليمنية، وقد أكد رئيس الجمعية على أهمية العدالة والنزاهة في مجال المناداة بحماية حقوق الإنسان بحيث يكون هناك أولويات في هذا المجال فلا ينصرف عن الانتهاك والقتل والتجاوز المتعمد للاهتمام بالقضايا الفردية التي تخضع لإجراءات قضائية قبل إصدار الأحكام فيها، حضر اللقاءان طرف الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الأمين العام للجمعية الأستاذ خالد بن عبدالرحمن الفاخري وسكرتير رئيس الجمعية الأستاذ أحمد بن محمد المحمود والدكتور فيصل السميري مسؤول التدريب بالجمعية.

زيارة السفير الدنماركي مع رئيس الجمعية

زيارة السفير الاسترالي مع رئيس الجمعية

فرع الجمعية في منطقة عسير ينفذ عدداً من الزيارات الميدانية

قام وفد نسائي من فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة عسير مؤخراً بزيارة ميدانية لمستشفى خميس مشيط العام للنساء والولادة والأطفال، وتحت إشراف الدكتور علي الشعيبي المشرف على الفرع، وقد تكون الفريق من الدكتورة إيمان ميمش عضو الجمعية ، و الدكتورة دولة عسيري، وقد كان في استقبالهم سعادة مدير المستشفى الدكتور محمد الشهري، ومديرة حقوق وعلاقة المرضى الأستاذة إيمان الهزاني، ورئيسة قسم الخدمة الاجتماعية الأستاذة فاتن الشهري.

في بداية الزيارة تم مناقشة عدد من المواضيع المشتركة ذات العلاقة، ثم بعد ذلك تجول فريق الجمعية في أقسام المستشفى، وقد رصد عدداً من الايجابيات والسلبيات وتم تضمينها في تقرير من أجل التواصل مع الجهات ذات العلاقة لاتخاذ اللازم حيالها، وكان من أهم الإيجابيات :

جودة الخدمات المقدمة بالإضافة إلى رضا كبير في قسم التنويم ما قبل الولادة.

أما السلبيات فكان أهمها:

١- عدم الرضا عن الخدمات المقدمة في قسم ما بعد الولادة.

٢- الطاقة الاستيعابية للمستشفى قليلة ويوجد ضغط على المستشفى وافتقاد المستشفى لبعض الأساسيات كالخدمات الالكترونية.

٣- انعدام ثقافة حقوق المرضى عند المريضات.

كما قام الفريق ذاته بزيارة لـمستشفى أبها للنساء والولادة والأطفال، وقد كان في استقبالهم سعادة المدير الطبي الدكتور مفرح حسن عسيري، ومدير مكتب مدير المستشفى الأستاذ علي سعيد القحطاني ، ومديرة التمريض الأستاذة أمل الأسمري، في بداية الزيارة تم مناقشة عدد من المواضيع المشتركة ، ثم بعد ذلك تجول فريق الجمعية في أقسام المستشفى، وقد رصد عدداً من الايجابيات والسلبيات وتم تضمينها في تقرير من أجل التواصل مع الجهات ذات العلاقة لاتخاذ اللازم حيالها، وكان من أهم الإيجابيات :

تقدم المستشفى خدمات طبية متميزة وعناية جيدة.

أما السلبيات فكان أهمها:

نقص في كادر التمريض وكذلك عدد الأسرة قليل مقارنة بالمساحة الجغرافية التي يغطيها المستشفى.

الجمعية تشارك في ورشة تدريب " دور المجتمع المدني في رصد حالات حقوق الانسان في المملكة العربية السعودية "

بهدف تعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني في مجال حماية حقوق الإنسان، والتعرف على الآليات الوطنية والتجارب الاقليمية والدولية في مجال رصد انتهاكات حقوق الإنسان وتوثيقها وكيفية متابعتها، إضافة إلى بناء القدرات في منهجيات الرصد ومراقبة أوضاع حقوق الإنسان في المملكة، وتعريف المشاركين بالاتفاقيات الدولية الأساسية لحقوق الانسان والتي صادقت عليها المملكة والالتزامات المترتبة عليها، دشنت هيئة حقوق الإنسان، ورشة عمل حول «دور المجتمع المدني في رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية»، ضمن برنامج التعاون الفني بين المملكة (ممثلة بهيئة حقوق الإنسان) والمفوضية السامية لحقوق الإنسان.

اشتمل الحضور على عدد من منسوبي ومنسوبات برنامج الأمان الأسري، مدينة الأمير سلطان الإنسانية، هيئة حقوق الإنسان، جمعية بنيان النسائية الخيرية، جمعية رعاية الطفولة، جمعية النهضة النسائية الخيرية، جمعية الوفاء النسائية الخيرية، جمعية مودة النسائية الخيرية، مؤسسة الملك خالد الخيرية، مركز الملك سلمان لأبحاث الإعاقة، الجمعية الخيرية لرعاية الأيتام، والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان والذي مثلها الأمين العام لها المستشار خالد الفاخري و الباحثة القانونية سفانة جبرتي، وقد استمرت الورشة أربعة أيام، و اشتملت على عدة جلسات، تضمنت التالي:

اليوم الأول- الأحد- ١٤٣٦/١١/١هـ:

تم الترحيب بالمشاركين والمشاركات من قبل هيئة حقوق الإنسان وتقديم المشاركين، ومن ثم مناقشة أهداف الورشة وتوقعات المشاركين.

الجلسة الأولى: مفهوم حماية حقوق الإنسان:

قام بتقديم الجلسة: الخبير الإقليمي محمود قنديل.

ودار نقاش عام حول مفهوم الحماية من واقع تجربة المشاركين من حيث أصل المفهوم، وصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ودور العرب في صياغة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

الجلسة الثانية: نظام الحماية من الإيذاء - نموذجاً:

قام بتقديم الجلسة: اثنين من منسوبي وزارة الشؤون الاجتماعية كلاً من الأستاذ عبدالله المحسن، وعبدالعزيز الفريان.

وتم التعريف بنظام الحماية من الإيذاء وآليته التنفيذية ومفهوم العنف، والتعريف بنظام حماية الطفل ولائحته التنفيذية، حيث تم التعريف بمصطلحات النظام وأهدافه ومحظوراته واختاصاته، وآلية البلاغ والجهات المخولة بتلقي البلاغات.

الجلسة الثالثة: حماية حقوق الإنسان على المستوى الوطني:

قام بتقديم الجلسة: الأستاذة نوال العتيبي- مديرة إدارة التدريب والتطوير ببرنامج الأمان الأسري

تم الحديث عن الآليات الوطنية لحماية حقوق الإنسان في المملكة، وصكوك حقوق الإنسان الدولية التي

انضمت إليها المملكة والمواد التي تحفظت عليها المملكة ضمن الاتفاقيات الموقعة، والآليات الوطنية المستحدثة لحماية وتعزيز حقوق الإنسان والتي من ضمنها: هيئة حقوق الإنسان، الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، وبرنامج الأمان الأسري الوطني.

الجلسة الرابعة: النظام الدولي لحماية حقوق الانسان:
قام بتقديم الجلسة: الخبير الإقليمي محمود قنديل
تم التعريف بالآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان في منظمة الأمم المتحدة، ومعايير العمل الحقوقي، قيم ومبادئ حقوق الإنسان، معايير الحماية الدولية لحقوق الإنسان، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والتزامات الدولة اتجاه حقوق الإنسان، وأهداف تقديم التقارير من قبل الدول.

اليوم الثاني – الاثنين-١٤٣٦/١١/٢هـ:
الجلسة الخامسة: المعايير الدولية لتحديد انتهاكات حقوق الإنسان:
قام بتقديم الجلسة: الخبير الإقليمي محمود قنديل.
تم الحديث عن القواعد المتبعة لتقييم ما إذا كان هناك انتهاك أم لا ووقت وقوعه وكيفيته، ووجود جزء دولي وجزء وطني للمعايير، حيث يشمل الجزء الوطني على الدستور، القانون واللوائح الداخلية.

الجلسة السادسة: متابعة انتهاكات حقوق الإنسان:
قام بتقديم الجلسة: الخبير الإقليمي محمود قنديل.
تم الحديث عن النظر في الشكاوى والبلاغات والتظلم، آلية الشكاوى، مصدرها، فحصها والتحقق منها، التصرف في الشكاوى، وعن الفرق بين الشكوى، البلاغ والتظلم، وبين الشاكي، المبلغ والمتظلم، ومصادر العلم بالشكوى، وكيفية معالجة الشكوى حيث يجب أن يتم ذلك من قبل شخص مؤهل لتلقي الشكوى، وأسباب تلقيها والهدف من ذلك.

الجلسة السابعة: استمرار جلسة متابعة انتهاكات حقوق الإنسان:
قام بتقديم الجلسة: الخبير الإقليمي محمود قنديل.
تقنيات مقابلة الشهود والضحايا - آليات حماية الشهود والمصادر - محتويات نموذج استمارة الشكاوى،

ركزت الورشة على تغطية دور منظمات المجتمع المدني في حماية وتعزيز حقوق الإنسان ومفهوم حماية حقوق الإنسان وآليات تطبيقه على أرض الواقع وآليات الحماية الوطنية والاقليمية والدولية (بالتركيز على آليات الحماية في منظومة الأمم المتحدة) والتعريف بمفهوم ومبادئ الرصد والمتابعة لقضايا حقوق الإنسان وآليات ومنهجيات إعداد التقارير الخاصة بالرصد (كيفية التطبيق والقيام بالرصد) وآليات جمع المعلومات وتوثيقها وإعداد التقارير اللازمة

حيث تم نقاش تقنيات مقابلة الشهود والضحايا وتهيئة المكان المناسب لاستقبالهم، والمعلومات التي يتم طلبها في استمارة الشكوى، وكيفية التعامل مع الضحايا والشهود.

الجلسة الثامنة: عمل الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان-نموذجاً:
قام بتقديم الجلسة: الأمين العام للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الأستاذ خالد الفاخري.
تم الحديث عن دور الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في متابعة انتهاكات حقوق الإنسان على المستوى الوطني، من حيث نشأة الجمعية واختاصاتها، وتعداد لجان الجمعية، المبادئ الأساسية التي تتخذها الجمعية في رصد القضية، المشاكل والعقبات التي تواجه عملية الرصد.

اليوم الثالث – الثلاثاء-١٤٣٦/١١/٣هـ:
الجلسة التاسعة: الرصد والتوثيق لأوضاع حقوق الإنسان على المستوى الوطني:
قام بتقديم الجلسة: الخبير الإقليمي الأستاذ محمود قنديل.
تم الحديث عن مفهوم الرصد والتوثيق وماهيته، والغاية من الرصد والتوثيق للانتهاكات، والواقعة محل الرصد والتوثيق.

الجلسة العاشرة: استكمال الرصد والتوثيق:
قام بتقديم الجلسة: الخبير الإقليمي الأستاذ محمود قنديل و الأستاذة نوال العتيبي- مديرة إدارة التدريب والتطوير ببرنامج الأمان الأسري:
تم الحديث عن المبادئ والمعايير الوطنية والدولية، و آليات الرصد والتوثيق، ودور المعلومات في الرصد والتوثيق، وتم عرض نماذج الشكوى في هيئة حقوق الإنسان والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، ومصادر المعلومات حيث قسمت إلى مصادر أولية مباشرة (الضحايا - الشهود المباشرين - زيارة موقع الحدث - تصريحات مرتكبي الانتهاكات، ومصادر ثانوية غير مباشرة (شهود غير مباشرين - الإعلام - معلومات المنظمات الغير حكومية لحقوق الإنسان - التقارير الطبية - تصريحات الحكومة).

الجلسة الحادية عشرة: مصطلحات ذات علاقة بعمل المجتمع المدني:
قام بتقديم الجلسة: الخبير الإقليمي الأستاذ محمود قنديل.
تم التعريف ومناقشة مصطلحات ذات علاقة بعمل منظمات المجتمع المدني في مجال حقوق الإنسان، حيث تم التعريف بالشرعة الدولية لحقوق الإنسان، والفرق بين الإعلان، المعاهدة، الاتفاقية والبروتوكول، والمراحل التي تمر بها الاتفاقيات الدولية، والفرق بين القانون الدولي العام والقانون الدولي الخاص، والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

الجلسة الثانية عشرة: إعداد تقارير حقوق الإنسان
قام بتقديم الجلسة: الخبير الإقليمي الأستاذ محمود قنديل.
تم الحديث عن أنواع التقارير ومنهجيات اعدادها، الأعمال التحضيرية لإعداد التقارير، أنواع التقارير، والجهات المقدم اليها التقارير، وعناصر ومكونات التقرير حيث يجب أن يشتمل على فعل الانتهاك، والتركيز على لغة التقرير ووجوب توضيح طبيعة الانتهاك، والمبادئ الرئيسية في كتابة التقرير حيث يجب مراعاة الدقة، الموضوعية واللغة الرسمية القانونية، ووجوب أن يكون إعداد التقرير بلغة بسيطة واضحة وسليمة واتباع منهج وصفي وتحليلي مختصر ومفيد وتقسيم وعنونة الموضوعات.

اليوم الرابع – الأربعاء-١٤٣٦/١١/٤هـ:
الجلسة الثالثة عشرة-الجلسة الرابعة عشرة: تطبيق عملي من خلال عمل مجموعات:
تم تقسيم المشاركين/ات إلى مجموعات وتوضيح مهمة وآلية عمل كل مجموعة في إعداد التقرير المطلوب من خلال تطبيق ما تم استعراضه خلال الجلسة الماضية، ومن ثم استعراض عمل المجموعات والتقارير التي تم إعدادها.
وختاماً تم طرح أسئلة من الحضور على الأستاذ المحاضر تتعلق فيما تم طرحه خلال ورشة التدريب والإجابة عليها من قبله، كما تم طلب القيام بتقييم كتابي لورشة التدريب من الحضور وتوزيع الشهادات عليهم.

فرع الجمعية بالمدينة المنورة يشارك في "ندوة الأمن وحقوق الإنسان"

شارك فرع الجمعية بالمدينة المنورة في ندوة «الأمن وحقوق الإنسان» والتي نظمتها إدارة الشؤون القانونية بمنطقة المدينة المنورة، في مبنى مديرية شرطة بالمنطقة وذلك في صالة الأمير محمد بن نايف الثقافية، بحضور كبير من رجالات الأمن من كافة القطاعات الأمنية بالمنطقة،

حيث جاءت مشاركة الجمعية من خلال حضور الباحث القانوني بالفرع الأستاذ عبد المجيد الأمين، في بداية الندوة قدم الباحث شكره وتقديره لسعادة مدير شرطة منطقة المدينة المنورة بجزيل الشكر ووافر التقدي على جهوده الكريمة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان خاصة في هذه المدينة العظيمة مدينة المصطفى صلى الله عليه وسلم وكذلك على تعاونه الدائم والمشترك مع فرع الجمعية، ولسعادة مدير الأمن العام الفريق عثمان المحرج وسعادة مدير إدارة حقوق الإنسان بالأمن العام الرائد سعيد المري ومدير حقوق الإنسان بشرطة منطقة المدينة المنورة سعاد الرائد عبد الله السناني على هذه الدعوة الكريمة ونثمن عالياً إقامة مثل هذه الندوات التي تهدف إلى التوعية بحقوق الإنسان وأهميتها شرعياً ونظامياً. ولجميع المشاركين بالندوة ، ولجميع افراد الأمن العام .

وقال «إن الحديث عن حقوق الإنسان ليس من نافلة القول، وليس هو من قبيل الكماليات بل هو من الأهمية بمكان، وهو من الضرورات الأساسية التي لا غنى عنها ولا بد منها في جميع مجالا الحياة وهي الطريق لتطوير وتنمية المجتمعات والأفراد، وتأتي أهمية حقوق الإنسان من كونها إحدى المبادئ الأساسية التي قامت عليها الشريعة الإسلامية منذ بزوغ فجر الإسلام وخصوصاً بعد إقامة الدولة الإسلامية في المدينة بعد هجرة المصطفى صلى الله عليه وسلم.

وهي كذلك إحدى المبادئ الأساسية التي قامت عليها كذلك المملكة منذ تأسيسها على يد المغفور له بإذن الله الملك عبد العزيز طيب الله ثراه. ولذلك أولت ولا زالت المملكة تولي هذا الأمر عناية كبيرة تأسيسياً على تمسكها بالشريعة الإسلامية والأنظمة المرعية والاتفاقيات الدولية. إزاء ذلك كان من الضروري نشر الوعي الثقافي بأهمية حقوق الإنسان لجميع أفراد المجتمع بلا استثناء. ونظراً لكون السلطة التنفيذية خاصة جهاز الأمن العام من أكثر الجهات علاقة بأفراد المجتمع فهي مطالبة أكثر من غيرها بحماية حقوق الإنسان وصيانتها.

وبمعنى آخر فإن رجل الضبط الجنائي كثيراً ما يصبح بين اعتبارين متعارضين يتمثلان في تحقق مصلحة المجتمع والمجني عليه ومصلحة المتهم في وقت واحد، وهذا يحتاج إلى درجة عالية من الحكمة والموازنة والفهم والإدراك لأحكام والضوابط والنصوص والضمانات الواردة في الأنظمة كما يتطلب ذلك درجة عالية من الوعي بالأنظمة والتشريعات. لذلك حرصت المملكة على نشر الوعي الثقافي الحقوقي بين أفراد المجتمع وفي كافة المؤسسات والهيئات العامة في الدولة ومن ذلك الموافقة على إنشاء الجمعيات والهيئات والإدارات المعنية بحقوق الإنسان.

وعلى الرغم من التطور الحاصل في المجتمعات ككل وبروز أنماط إجرامية عديدة تتطلب المواجهة المستمرة والمتجددة من قبل الأجهزة الأمنية إلا أنه وبحمد الله بقي التمسك بمبادئ حقوق الإنسان قائماً وراسخاً، بل ولم تكتف السلطات في المملكة وخاصة وزارة الداخلية بذلك بل عملت على تأصيل ثقافة حقوق الإنسان من خلال تدريس مادة حقوق الإنسان في المعاهد والكليات العسكرية».

من جهته بين الرائد عبدالله السناني مدير إدارة الشؤون القانونية بأن الندوة تهدف إلى نشر ثقافة حقوق الإنسان، وترسيخ مفاهيمها في الوسط الأمني والأجهزة الأمنية، وارتكازًا على ما جاء به الدين الإسلامي الحنيف، وشريعته الغرّاء، والأنظمة واللوائح الشرعية بالمملكة، والتي أكدت في جملتها على احترام تلك الحقوق، وصيانتها من أي انتهاك. وأضاف إن الندوة تسعى إلى رفع مستوى الحس الأمني، والثقافة الإجرائية القانونية، وتعزيز الثقة بالنفس، ونظرًا لطبيعة العمل الأمني وتحسين جودة مخرجاته، وتنمية روح التعاون البنّاء بين رجال الأمن والجمهور، والمشاركة المجتمعية على نحو يحقق الأهداف لتحقيق الأمن بشكل شمولي، يتوازى فيه حفظ الحقوق، وأداء الواجبات. وقال إن هذه الندوة تستهدف جميع ضباط وأفراد الأمن العام عمومًا، وقد تمّت بناء على موافقة معالي مدير الأمن العام الفريق عثمان المحرج، وبإشراف مباشر من مدير شرطة المنطقة اللواء عبدالهادي بن درهم الشهراني، ومتابعة مستمرة من مدير الإدارة العامة للشؤون القانونية العميد سعود بن صالح الطريفي.

فرع الجمعية بالجوف ينفذ زيارة ميدانية لإدارة مرور طبرجل

نفذ الأستاذ ظاهر الفهيقي مدير فرع الجمعية بالجوف وتحت إشراف ومتابعة الدكتور طارش الشمري المشرف على الفرع، زيارة ميدانية لإدارة مرور طبرجل وكان في استقباله مدير إدارة المرور بالنيابة رئيس رقباء نايف سويلم الأشرف.

خلال الزيارة تمت مناقشة عدد من المواضيع المشتركة، كما تم التجول داخل الإدارة وتم رصد عدد من الملاحظات الإيجابية والسلبية وبناء عليها تم وضع عدد من التوصيات تم تضمينها في تقرير لاتخاذ اللازم حيالها، ومن أهم الإيجابيات:

١- حالة المبنى لا بأس بها.

٢- سرعة الإدارة في إنجاز معاملات المراجعين.

٣- وجود مكان مخصص للتوقيف.

٤- وجود تعاون مع الجهات الحكومية وخاصة البلدية لا سيما في مجال تنظيم السير في الشوارع والميادين.

فيما جاء من أهم السلبيات التالي:

١- نقص في عدد أفراد الإدارة من العسكريين مما يؤثر على متابعة سير العمل خاصة أن المنطقة تقع على طريق دولي.

٢- نقص في عمال النظافة بالمبنى.

٣- عدم وجود دورات تدريبية لرجال المرور.

أما أهم التوصيات فتتلخص في التالي:

١- ضرورة السرعة في تنفيذ المبنى الخاص لادارة المرور في طبرجل.

٢- ضرورة إقامة دورات تدريبية لرجال المرور في طبرجل لتطوير الأداء الوظيفي للأفراد .

٣- ضرورة تأمين عمال نظافة وفق العدد المطلوب مع كامل تجهيزاتهم للمحافظة على النظافة بالإدارة ومكان التوقيف بادارة مرور طبرجل.

٤- ضرورة زيادة عدد أفراد إدارة المرور بحافظة طبرجل من العسكريين وذلك لمتابعة القيام بالمهام والدوريات المرورية بمدينة طبرجل والقرى التابعة لها وتنظيم السير خاصة وأن المدينة في اتساع كبير وتقع على خط دولي.

٥- ضرورة تفعيل دور التوعية المرورية بمحافظة طبرجل بشكل أكبر وبوسائل أحدث وكذلك تفعيل دور الأسرة لمعرفة ثقافة السلامة المرورية بشكل أكبر .

فرع الجمعية بالمنطقة الشرقية يستقبل فريق من جمعية العطاء النسائية الخيرية بمحافظة القطيف

استقبل كلاً من الباحثة القانونية فاطمة بنت يوسف الخرداوي، والسكرتيرة وموظفة الاستقبال سارة بنت مساعد المنصور، من فرع الجمعية بالمنطقة الشرقية، وتحت إشراف الدكتور عبد الجليل السيف المشرف على فرع الجمعية بالمنطقة الشرقية وبمتابعة الأستاذ جمعة الدوسري مدير الفرع، فريق من جمعية العطاء النسائية الخيرية بمحافظة القطيف.

في بداية اللقاء تم تقديم نبذة تعريفية من قبل أعضاء الجمعية عنها وعن واختصاصاتها وأهدافها ودورها في نشر ثقافة حقوق الانسان من خلال إقامة الفعاليات، والأنشطة، وورش العمل، والزيارات الميدانية، وطباعة وتوزيع الإصدارات التي تعني بحقوق الانسان، وآلية استقبالها للشكاوى وتواصلها مع الجهات ذات العلاقة من أجل إيجاد حلول لها، بعد ذلك قام أعضاء جمعية العطاء بتقديم نبذة عنها وعن أهدافها ولجانها وفرقها، ثم تم فتح المجال لتبادل الأسئلة ومناقشة المواضيع المشتركة بين الجهتين، وتم تزويد كل جهة بإصدارت ومطبوعات الجهة الأخرى.

الفاخري : 5 أسباب تسقط مصداقية تقارير دولية تنتقد حقوق الإنسان في المملكة

حدد الأمين العام للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان المستشار خالد بن عبد الرحمن الفاخري، خمسة أسباب تسقط مصداقية التقارير الحقوقية الصادرة من منظمات أوروبية و غربية حول وضع حقوق الإنسان بالمملكة، لا سيما وأن تلك التقارير جاءت في الوقت الذي تم تعيين سفير المملكة بالأمم المتحدة فيصل طراد كرئيس للجنة الخبراء المستقلين في مجلس حقوق الإنسان مؤخراً، لتصدر موجة من التقارير الحقوقية من قبل عدد من المنظمات الأوروبية معتمدة على إبراز عدد من القضايا والأحكام القضائية.

وقد حدد الفاخري ثلاثة أمور تفتقدها تلك التقارير، وأشار إلى أن الأسباب الخمسة التي تؤدي إلى عدم مصداقية وحيادية الكثير من التقارير الحقوقية التي تصدر من منظمات أوروبية وغربية منتقدة حالة حقوق الإنسان بالمملكة هي:

١- أن من يقوم بإعداد هذه التقارير أشخاص غير متخصصين وغير مطلعين على الأنظمة والتركيبة القانونية بالمملكة.

٢- إعداد كثير من تلك التقارير على أساس وجهة نظر معينة أو بناء على مصادر غير رسمية أو من جهات غير معترف بها، وبالتالي يكون رصدها غير دقيق.

٣- تركز كثير من تلك التقارير على الإساءة للدولة من خلال طرح سلبيات غير موثقة، وفي العرف الحقوقي لإعداد التقارير لابد أن يكون هناك حيادية في طرحها بذكر الإيجابيات في مقابل السلبيات الموثقة بالأدلة، لتكون هناك موضوعية ومصداقية.

٤- بعض التقارير الصادرة تصاغ بطريقة مختلفة عما هو موجود على أرض الواقع أو تصاغ دون النظر للنظام القانوني الموجود بالمملكة، وهل هذه الملاحظات التي ذكرت تتوافق مع النظام العام بالمملكة أم مخالفة له.

٥- الحملات التي تتعرض لها المملكة لها أبعاد سياسية أكثر من منظورها الحقوقي حيث إن المنظور الحقوقي يتسم دائماً بالشفافية، وبعيد عن أي توجهات وأهداف سياسية.

وأشار الفاخري إلى أن التقارير الحقوقية الأخيرة تفتقد لثلاثة أمور رئيسة هي:

١- المصداقية في طرح التقرير.

٢- الحيادية في إظهار الواقع بجميع جوانبه.

٣- البعد الحقوقي من حيث صياغة التقارير ضمن العرف الحقوقي المتبع.

مؤكداً وأكد أن المملكة ترحب بالتقارير إذا كانت موضوعية وموثقة، وتعالج ما قد يوجد فيها من سلبيات، أما أن تكون لمجرد إثارة مشكلات داخلية وتوجيه نظرة معينة للمملكة، فهو توجه غير منطقي وغير عقلاني، ولا يتوافق مع المبادئ الحقوقية التي قامت عليها المملكة، والتي هي من أوائل الدول التي انضمت للاتفاقات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، ومجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، وقال إنه لا توجد دولة منضمة للاتفاقيات الدولية وبها نظام داخلي مخالف إلا وتلتزم بتعديله ومن يطلع على النظام العام يعرف أن هذه الملاحظات موضوعية أو غير موضوعية، مؤكداً أن التقارير الدولية يتطلب إعداداها مهارات معينة، وفهم للطبيعة القانونية للبلد، الذي يرصد فيه ملاحظات، كما لابد أن يستقي المعلومات من مصادر موثوقة، وليس من مصادر تشخص الأمور أو تعطي ملاحظات فردية، إضافة إلى عدم تعميم تلك الملاحظات على الدولة كانتهاك لحقوق الإنسان.

من جهتها رفضت وزارة الخارجية السعودية تلك التقارير غير الموضوعية، وذكر مدير الإدارة الإعلامية بالوزارة السفير أسامة نقلي لـ «الوطن» أن موقف المملكة فيما يتعلق بحقوق الإنسان واضح تماماً، وينطلق في التعامل معه من عناصر رئيسة عدة، أهمها أن المملكة تعتز وتفخر بالتزامها بالشريعة الإسلامية منهجا ودستوراً.

وأضاف أن المملكة تحرص على حماية واحترام حقوق الإنسان والالتزام بكل الاتفاقات والمعاهدات التي انضمت إليها، وبما لا يتعارض مع تحقيق مبادئ الشريعة الإسلامية، وذلك بهدف تحقيق العدل والمساواة، مؤكدا أن القضاء في المملكة يتمتع باستقلالية تامة، بما يمكنه من القيام بمهماته وواجباته المنصوص عليها في الشريعة الإسلامية لتحقيق العدل، بكل مؤسساته بما في ذلك نظام الإجراءات الجزائية ونظام هيئة التحقيق والادعاء العام.

فرع الجمعية بالمدينة المنورة يوقع اتفاقية تعاون مع مؤسسة المدينة المنورة الخيرية لتنمية المجتمع

قام مؤخراً فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالمدينة المنورة بعقد اجتماع مع مؤسسة المدينة المنورة الخيرية لتنمية المجتمع وذلك بهدف توقيع اتفاقية تعاون بين الطرفين حيث تم التعريف بالجمعية الوطنية لحقوق الانسان ونظامها واختصاصاتها وآلية عملها من قبل المشرف العام على الفرع الأستاذة شرف القرافي، ثم عرف الدكتور بهجت جنيد بجمعية مؤسسة المدينة المنورة لتنمية المجتمع وأهدافها وطبيعة عملها ثم تم إطلاع الحاضرين على مضمون الاتفاقية التي شملت مجالات التعاون التالية:

١- التعاون في مجال الدراسات والبحوث والتدريب والتأهيل.

٢- تنظيم الحملات والملتقيات وورش العمل التي تساهم في نشر الوعى الحقوقي ومبدأ الحوار والنقاش مع الشرائح المستهدفة بصفة عامة وشريحة الشباب بصفة خاصة للتعرف على مشكلاتهم واحتياجاتهم في المجتمع واشراكهم في وضع الحلول.

٣- تبادل المعلومات والخبرات فيما يحقق أهداف الطرفين .

٤- التبادل الدوري لكل ما يصدر عن الطرفين من أعمال علمية وفكرية وثقافية.

حضر الاجتماع من فرع الجمعية الأستاذة شرف القرافي المشرف العام على فرع الجمعية بالمدينة المنورة و المدير التنفيذي المكلف الأستاذ عبد المجيد الأمين، المحامي عبد الله حمزة ، والأستاذ ناشي الحربي منسق فرع الجمعية لإدارة التربية والتعليم، والدكتور محمد ناصر أمين مؤسسة المدينة المنورة الخيرية لتنمية المجتمع، والدكتور بهجت جنيد عضو مؤسسة المدينة المنورة الخيرية لتنمية المجتمع.

فرع الجمعية بالمدينة المنورة يناقش عدد من المواضيع المشتركة مع رئيس المجلس البلدي

عقد اجتماع مؤخراً بين المشرف العام على فرع الجمعية بالمدينة المنورة الأستاذة شرف القرافي و رئيس المجلس البلدي الدكتور محمود ناصر.

في بداية الاجتماع قدمت الأستاذة شرف شرحاً عن نظام الجمعية ورسالتها واختصاصاتها و وأهدافها وبينت مدى حرص الجمعية على تعزيز أواصر التعاون والتنسيق التي تهدف إلى التمكين الحقوقي مؤكدة أن هذا الاجتماع يعد مبادرة متميزة للتواصل وتضافر الجهود، وتبادل الخبرات وشحذ الهمم، ومشيدة بالدور الريادي الذي تساهم به المجالس البلدية في حل كثير من القضايا التي تمس حقوق المواطنين، ومالها من مساهمات فعالة في تطوير الخدمات المقدمة والمساهمة في دفع عجلة التنمية لتحقيق طموحات الوطن والمواطن.

ثم عرف الدكتور محمود ناصر بدور المجلس ومهامه مؤكداً أن المجلس حرص على متابعة العديد من القضايا التي تهم المواطن وطرح نماذج من القضايا التى يتابعها المجلس البلدي و قد تركز النقاش على:

١- سبل التعاون في القضايا ذات الاهتمام المشترك وتجسير آليات التواصل والواجبات المشتركة والمتكاملة من أجل احترام حقوق الإنسان وحمايتها وBعمالها.

٢- الحق في العمل ودور القطاع الخاص على تميكن الشباب.

٣- التأكيد على ضرورة ربط قضايا العمران ومشاكله بمبدأ الحق فى السكن.

٤- التأكيد على حق الإنسان في بيئة صحية مناسبة وأن الحقوق البيئية هي مجمل حق الإنسان في بيئة نظيفة صحية سليمة من التلوث داعمة لحياته وسعادته موفرة لأمنه الغذائي والمائي.

الجدير ذكره أن الاجتماع حضره من طرف الجمعية المدير التنفيذي المكلف الأستاذ عبد المجيد الأمين والباحث القانوني بالفرع.

الفقر

العالم يحتفل باليوم الدولي للقضاء على الفقر و التزام دولي بخطة عام ٢٠٣٠

لمحة تاريخية:

يرجع تاريخ الاحتفال باليوم الدولي للقضاء على الفقر إلى يوم ١٧ تشرين الأول/أكتوبر من عام ١٩٨٧م ، ففي ذلك اليوم اجتمع ما يزيد على مائة ألف شخص تكريماً لضحايا الفقر المدقع والعنف والجوع، وذلك في ساحة تروكاديرو بباريس، وقد أعلنوا أن الفقر يُشكل انتهاكا لحقوق الإنسان وأكدوا الحاجة إلى التظافر بغية كفالة احترام تلك الحقوق، ومنذ ذلك الحين يتجمع كل عام في السابع عشر من تشرين الأول/أكتوبر أفراد من شتى أنحاء العالم والمعتقدات والأصول الاجتماعية لإعلان التزامهم من جديد إزاء الفقراء والإعراب عن تضامنهم معهم.

ومن خلال القرار ١٩٦/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، أعلنت الجمعية العامة السابع عشر من تشرين الأول/أكتوبر اليوم الدولي للقضاء على الفقر ودعت الدول إلى تخصيص ذلك اليوم للاضطلاع، حسب الاقتضاء على الصعيد الوطني، بأنشطة محددة في مجال القضاء على الفقر والعوز وللترويج لتلك الأنشطة. ودعا كذلك القرار المنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية إلى مساعدة الدول على تنظيم أنشطة وطنية احتفالا باليوم، لدى طلبها ذلك، كما طلبت من الأمين العام أن يتخذ ما يلزم من تدابير، في حدود الموارد المتاحة، لضمان نجاح احتفال الأمم المتحدة باليوم الدولي للقضاء على الفقر.

لذلك فإن السابع عشر من تشرين الأول/أكتوبر يمثل فرصة للإقرار بجهد ونضال من يعيشون في الفقر وتهيئة السبيل أمامهم للإعراب عن شواغلهم، ولحظة سانحة للإقرار بأن الفقراء هم من يقفون في مقدمة صفوف مكافحة الفقر، إن مشاركة الفقراء أنفسهم ظلت محور الاحتفال بذلك اليوم منذ بدايته، ويتجلى أيضاً في إحياء ذكرى يوم السابع عشر من تشرين الأول/أكتوبر رغبة الفقراء في الاستفادة مما لديهم من خبرات كمساهمة منهم في القضاء على الفقر.

احتفالية عام ٢٠١٥

احتفلت دول العالم باليوم الدولي للقضاء على الفقر تحت عنوان «بناء مستقبل مستدام: العمل معاً للقضاء على الفقر والتمييز» مما يعني أن بناء المستقبل يتطلب تكثيف الجهود للقضاء على الفقر المدقع والتمييز، وبما يضمن قدرة الجميع ممارسة حقوقهم الإنسانية.

رسالة الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون:

قال الأمين العام في رسالته بتلك المناسبة «يأتي احتفال هذا العام باليوم الدولي للقضاء على الفقر مع شروع العالم في طريق جريء جديد نحو مستقبل يضمن الكرامة للجميع استرشادا بخطة التنمية المستدامة لعام٢٠٣٠.

وموضوع هذا العام، وهو «بناء مستقبل مستدام: العمل معا من أجل إنهاء الفقر والتمييز»، يبرز الحاجة إلى تركيز مزيد من الاهتمام على المستبعدين والمهمشين من أعضاء الأسرة البشرية.

وقد أحرز العالم تقدماً استثنائياً في الحد من الفقر المدقع، مدفوعاً في ذلك بالتعبئة العالمية التي تقف وراء الأهداف الإنمائية للألفية، وخلال السنوات الـ ٢٥ الماضية، ارتفع أكثر من بليون شخص فوق عتبة الفقر.

بيد أن هذه المكاسب لم تصل إلى الجميع، إذ يظل أكثر من ٨ مليون شخص يعيشون في فقر مدقع، ويحدق خطر السقوط في وهدة الفقر المدقع بأعداد أكبر من ذلك بكثير. وتهدد مسائل مثل تغير المناخ والنزاعات العنيفة والكوارث الأخرى بتقويض الكثير من المكاسب التي حققناها.

وباعتماد خطة عام ٢٠٣٠، قطع زعماء العالم التزاماً محدداً زمنياً بالقضاء على الفقر بجميع أشكاله وفي كل مكان، ولكي يتسنى لنا أن نلبي هذا النداء يتعين علينا التصدي للتمييز بجميع أشكاله.

وعدم التخلي عن أي شخص يعني إنهاء أشكال التمييز وسوء المعاملة التي تستهدف نصف البشرية، أي النساء والفتيات، ويعني ذلك مكافحة التمييز الصريح ضد الأقليات والمهاجرين وغيرهم، وكذلك التمييز الأكثر خفاء والمتمثل في إهمال

الفئات المحرومة، ولا سيما الأطفال. ويعني ذلك كفالة الوصول إلى سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان للجميع.

وقد انبثقت خطة عام ٢٠٣٠ من العملية الأكثر شمولاً في تاريخ الأمم المتحدة، فقد شملت المناقشات التي أسفرت عن تلك الخطة الدول الأعضاء، فضلا عن الملايين من الشباب والآلاف من المنظمات غير الحكومية ودوائر الأعمال وجهات أخرى، ونحن نتطلع الآن إلى ترجمة أهداف التنمية المستدامة التي يبلغ عددها ١٧ هدفاً إلى أعمال ذات مغزى على أرض الواقع، لا بد لنا من الحفاظ على هذه الروح.

وبوسع جيلنا أن يصبح أول جيل يشهد عالماً خالياً من الفقر المدقع، تتاح فيه فرصة المشاركة والمساهمة على قدم المساواة لجميع الناس، وليس للأقوياء وأصحاب الحظوة فقط، في جو حر من التمييز والعوز.

«البنك الدولي» يتوقع تراجع معدل الفقر المدقع لأقل من ١٠٪ من سكان العالم

قال تقرير صدر مؤخراً عن البنك الدولي أن نسبة الذين يعيشون تحت عتبة الفقر في العالم ستنخفض هذا

وفقاً لتوقعات البنك الدولي فإن الجيل الحالي سيكون أول جيل يستطيع القضاء على الفقر المدقع

للمرة الأولى إلى ما دون ١٠٪ من سكان العالم، ولكنها وبحسب التقرير تكون مقلقة في أفريقيا، من جهته قال جيم بونغ رئيس مجموعة البنك الدولي في تصريح له «إن الجهود المبذولة خلال ٢٥ عاماً من كافة الدول لتقليص الفقر بدأت تظهر وتقترب من الهدف التاريخي للقضاء على هذه الظاهرة الاقتصادية حتى عام ٢٠٣٠، وهي السنة التي اتفق عليها قادة العالم أثناء التصديق على أهداف التنمية المستدامة فى الجمعية العامة للأمم المتحدة».

وقال: «وفقاً لهذه التوقعات نكون أول جيل بإمكانه القضاء على الفقر المدقع».

وأوضح البنك الدولي أنه اعتمد مستوى إنفاق للفرد يعادل ١,٩٠ دولار يومياً خطاً عالمياً جديداً لتحديد الفقر آخذاً في اعتباره المعلومات الجديدة بشأن تباين تكلفة المعيشة في دول العالم ويحتفظ في الوقت نفسه بالقدرة الشرائية الحقيقية لخط الفقر القديم وهو ١,٢٥ دولار في اليوم بأسعار ٢٠٠٥ في الدول الأشد فقراً.

وأشارت توقعات البنك الدولي إلى أن عدد فقراء العالم سينخفض من ٩٠٢ مليون حالياً أو ١٢,٨٪ من سكان العالم إلى ٧٠٢ مليون أي ٩,٦٪ من سكان العالم.

وأشارت توقعات البنك الدولي إلى أن الفقر لايزال متمركزا في أفريقيا جنوب الصحراء وجنوبي آسيا حيث يوجد ٩٥٪ من فقراء العالم.

كما أشارت توقعات البنك إلى أن الفقر ينخفض في كل دول العالم إلا أنه يتمركز بشكل أعمق وأكبر فى الدول التي تشهد نزاعات.

وتوقع البنك أن معدل الفقر في شرقي آسيا والمحيط الهادئ سينخفض من ٧,٢٪ إلى ٤,١٪ من السكان، وفى أمريكا اللاتينية والكاريبى من ٦,٢٪ من السكان فى ٢٠١٢ إلى٥,٦٪.

وبالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أشار البنك إلى عدم توفر المعطيات الموثوقة حالياً بسبب النزاعات والهشاشة التى تشدها بلدان رئيسية في المنطقة.

البنك الدولي يتعهد بإجراء مسوحات للفقر كل ٣ سنوات

تعهد البنك الدولي بالعمل مع البلدان النامية والشركاء الدوليين لضمان اجراء مسوح استقصائية على مستوى الأسر في أفقر ٧٨ بلدا كل ثلاث سنوات، ومن المقرر أن تكتمل أول جولة من هذه المسوح بحلول عام ٢٠٢٠.

وبحسب البنك الدولي فقد تعثَّرت طويلاً جهود مكافحة الفقر من جراء نقص البيانات في الكثير من البلدان. وحدد البنك الدولي ٢٩ بلداً لم يكن لديها بيانات عن الفقر في الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠١١.

وهناك ٢٨ بلداً آخر أجرت مسحا استقصائياً واحداً لجمع بيانات الفقر خلال تلك الفترة، وحالت هذه الثغرات ومواطن النقص دون رصد المحللين الاتجاهات السائدة بشأن ما تحققه البلدان من تقدم نحو بلوغ أهدافها، وكانت حاجزاً حال دون تحسين معايش الفقراء، ويقدم الإعلان الذي وجهه رئيس مجموعة البنك الدولي جيم يونغ كيم دعما مهما لرسالة المؤسسة لإنهاء الفقر المدقع بحلول عام ٢٠٣٠ وتعزيز الرخاء المشترك لأفقر ٤٠ في المائة من السكان في البلدان النامية.

خطة القضاء على

الفقر

بموجب أهداف التنمية المستدامة وبحلول عام ٢٠٣٠

١ رفع مداخيل **جميع** من يعيشون على **أقل** من دولار وربع في اليوم

٢ خفض **عدد** الفقراء من كل الأعمار إلى **النصف** بحلول ٢٠١٣

٣ وضع **نظم وتدابير** وطنية لتوفير **الحماية الاجتماعية** للجميع

٤ ضمان **حق الجميع** في الحصول على الموارد الاقتصادية والطبيعية والخدمات

٥ بناء قدرة الفقراء والضعفاء على الصمود لآثار **تغير المناخ** من هزات وكوارث اقتصادية واجتماعية وبيئية

un.org/ar

الأمم المتحدة بالعربية

UNarabic UNarabic UNarabic

مجلس الوزراء يقر 38 تعديلاً في نظام العمل

قبل	أبرز التعديلات	بعد
٦٠ يوماً	فترة التجربة	١٨٠ يوماً
٦٪	التدريب	١٢٪
٢٠ يوماً	غياب بدون عذر	٣٠ يماً
١١ ساعة	البقاء في العمل	١٢ ساعة
يوم	إجازة ولادة الزوجة	٣ أيام
١٥ يوماً	إجازة العدة للمرأة	١٣٠ يوماً
٣ أيام	إجازة الوفاة و الزواج	٥ أيام

وزارة العمل
المملكة العربية السعودية

حالات جديدة لإنهاء عقد العمل

3

- إغلاق المنشأة
- إنهاء النشاط الذي يعمل فيه العامل ما لم يُتفق على غير ذلك
- حالة أخرى ينص عليها النظام

سيتم البدء بتطبيقه في تاريخ 1437/01/05 هـ

أبرز ملامح التعديلات

أعلنت وزارة العمل التعديلات الاخيرة على نظام العمل والتي شملت عدة جوانب منها التفتيش، حيث أعطت المفتشين صلاحية تحرير محاضر الضبط بالمخالفات بدلاً من النصح والإرشاد سابقاً، كما منحت الوزارة صلاحية الاستعانة بمفتشين سعوديين من خارجها وفقاً لاشتراطات وضوابط، ومنح مكافآت تزيد على ٢٥٪ من مبلغ الغرامة المحصلة لمن يساعد المفتشين في الكشف عن المخالفات.

كما شملت التعديلات تنظيمات عمل المنشآت وحقوق أطراف العمل، وأخرى تتعلق بمنظومة التفتيش والعقوبات التي تتخذ في حال وقوعالمخالفات. وبينت الوزارة أن التعديلات ستساهم إيجاباً في تحسين وتنظيم أداء سوق العمل السعودي، وتزيد من فاعلية الرقابة على سوق العمل وتنظيم العلاقة بين أطراف العمل، كما ستساهم في رفع كفاءة بيئة العمل، وتعمل على تحسين أداء السوق وتأهيل وتدريب السعوديين.

أكما أكد وزير العمل السابق عادل فقيه في تصريح له لوكالة الأنباء السعودية «واس» أن تعديلات نظام العمل التي أقرها مجلس الوزراء ستسهم إيجاباً في تحسين وتنظيم آداء سوق العمل، وزيادة فاعلية الرقابة عليها، وتنظيم العلاقة بين أطراف العمل، إضافةً إلى ما شملته من تعديلات تساهم في رفع كفاءة بيئة العمل.

وأوضح فقيه أن ٣٨ تعديلاً جديداً أقر في نظام العمل، شملت تنظيمات عمل المنشآت وحقوق أطراف العمل، بالإضافة إلى تعديلات تتعلق بمنظومة التفتيش والعقوبات التي تُتخذ في حال وقوع المخالفات، وأخرى تتعلق بتحسين آداء السوق وتأهيل وتدريب السعوديين.

وأضاف أنه بموجب التعديلات الجديدة ستضع الوزارة نموذجاً موحداً أو أكثر للائحة التنظيمية شاملة قواعد تنظيم العمل، وما يتصل به من أحكام، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بالميزات والأحكام الخاصة بالمخالفات والجزاءات التأديبية، في الوقت الذي يلتزم كل صاحب عمل بإعداد لائحة لتنظيم العمل في منشأته وفق النموذج المعد من الوزارة، ويجوز له تضمين اللائحة شروطاً وأحكاماً إضافية، بما لا يتعارض مع أحكام هذا النظام ولائحته والقرارات الصادرة تنفيذاً له، على أن يعلنها، وأي تعديل يطرأ عليها في مكان ظاهر في المنشأة أو أي وسيلة أخرى تكفل علم الخاضعين لها بأحكامها.

وأشار فقيه إلى أن التعديلات الجديدة أعطت الحق للوزارة في الامتناع عن تجديد رخص العمل متى ما خالف صاحب العمل المعايير الخاصة بتوطين الوظائف التي تضعها الوزارة، موضحاً أنه تم رفع نسبة تدريب السعوديين ليصبح على كل صاحب عمل يشغّل ٥٠ عاملاً فأكثر أن يؤهل أو يدرب ما لا يقل عن ١٢ في المئة من مجموع عماله سنوياً بدلاً من ٦ في المئة، ويدخل ضمن هذه

النسبة الموظفون السعوديون الذين يكملون دراساتهم إذا كان صاحب العمل يتحمل كلفة الدراسة، ومن جهة أخرى يلتزم المتدرب دفع كلفة التدريب لصاحب العمل إذا رفض أو امتنع عن العمل بعد انتهاء مدة التدريب.

وذكر ان التعديلات الجديدة لنظام العمل سمحت بتمديد فترة التجربة للعامل الخاضع للتجربة إلى مدة لا تزيد عن ١٨٠ يوماً، والسماح له في فترة تجربة أخرى لدى صاحب عمل واحد بشرط مُضي أكثر من ٦ أشهر خارج المنشأة، كما تم تمديد فترة العقد محدد المدة من ٣ سنين إلى ٤ سنين بحيث يتحول إلى عقد غير محدد المدة في حال تعدد التجديد لثلاث مرات متتالية، أو بلغت مدة العقد الأصلي مع مدة التجديد أربع سنوات أيهما أقل واستمر الطرفان في تنفيذه.

ولفت فقيه إلى أن التعديلات الجديدة لنظام العمل أكدت عدم جواز تضمين شهادة الخدمة ما قد يسيء إلى العامل أو يقلل فرص العمل أمامه، موضحاً أن التعديلات جاءت لتكون محفزاً للمنشآت في تأسيس لجان عمالية لديها تتولى التصرف في الغرامات التي تُفرض على العامل، إذ لا يحق للمنشأة التي لا توجد لديها لجنة عمالية أن تتصرف في الغرامات من دون موافقة الوزارة حفظاً لحقوق العامل، في الوقتِ الذي أضيفت ثلاث حالات جديدة لإنهاء عقد العمل، وهي «إغلاق المنشأة نهائياً، أو إنهاء النشاط الذي يعمل فيه العامل، أو أي حالة أخرى ينص عليها نظام آخر».

وقال إن التعديلات الجديدة أجازت لأي من الطرفين في العقود الغير محددة المدة إنهاء العقد بسبب مشروع بموجب إشعار يوجه إلى الطرف الآخر كتابة في مدة لا تقل عن ٦٠ يوماً لكل من يستلم أجره شهرياً، و٣٠ يوما لمن يستلم أجره بشكل غير شهري، إضافة إلى جواز وضع تعويض محدد في عقد العمل في مقابل إنهائه من أحد الطرفين لسبب غير مشروع.

وأبان وزير العمل أن التعديلات شملت عددا مِنْ الشروط والأنظمة في باب علاقات العمل منها زيادة مدة غياب العامل من دون عذر مشروع حتى ٣٠ يوماً خلال السنة التعاقدية متفرقة، و١٥ يوماً متتالية، ومدة الإنذار الكتابي الذي يسبق الفصل بحيث لا يجوز لصاحب العمل فسخ العقد من دون مكافأة العامل، أو إشعاره، أو تعويضه، إلا في حالات معينة وبشرط أن يتيح له الفرصة لكي يبدي أسباب معارضته للفسخ، مشيراً إلى أن التعديلات الجديدة تكفل حماية مشروعة لصاحب العمل إذا كان العمل المنوط بالعامل يسمح له بمعرفة عملاء المنشأة، وقام بعد انتهاء العقد بمنافسته، أو إذا كان العمل المنوط بالعامل يسمح له بالإطلاع على أسرار عمله، وقام العامل بإفشاء أسراره، إذ يحق لصاحب العمل رفع دعوى خلال سنة مِنْ اكتشاف ذلك وفق اشتراطات معنية.

ولفت إلى أنه وفق التعديلات الجديدة تلتزم المنشآت بدفع الأجور في حسابات العمال من طريق البنوك المعتمدة في المملكة.

كما أشار فقيه إلى أن فترة بقاء العامل في مكان العمل مددت من ١١ إلى ١٢ ساعة، فيما زيدت إجازة حالات الوفاة لأحد أصول العامل أو فروعه أو الزوج والزوجة، وإجازه الزواج إلى ٥ أيام بدلا منْ ٣ أيام كما زيدت إجازة العامل في حالة ولادة زوجته إلى ٣ أيام بدلا من يوم واحد، كما شملتْ التعديلات شرط موافقة صاحب العمل لانتساب العامل إلى مؤسسة تعليمية وفي حال عدم موافقته فللعامل أن يحصل على إجازة سنوية في حال توافرها، وعند تعذر ذلك فللعامل أن يحصل على إجازة من دون أجر بعدد أيام الامتحان، كما تم زيادة مدة المعونة المالية المقرر صرفها للمُصاب في حال عجزه عنْ العمل الناتج بسبب إصابة عمل مِنْ ٣٠ يوماً إلى ٦٠ يوماً.

يهدف نظام العمل الجديد إلى تنظيم سوق العمل في المملكة وزيادة كفاءته وإنتاجيته، بما يحقق الحراك التنموي الوطني الاقتصادي

وأضاف أنه أتيح للمرأة العاملة الحق في توزيع إجازة «الوضع» بأجر كامل كيف تشاء تبدأ، بحد أقصى، بأربعة أسابيع قبل التاريخ المرجح للوضع، ولها الحق كذلك في تمديدها لشهر من دون أجر وذلك من دون المساس باستحقاق أو أجر الإجازة السنوية، كما اشتملتْ التعديلات على إجازة «العدَّة» للمرأة العاملة المتوفى عنها زوجها فأصبحت وفق التعديل الجديد ٤ أشهر و١٠ أيام.

ولفت فقيه إلى أن التعديلات على نظام العمل أتاحتْ الفرصة لوزارة العمل لزيادة قدراتها التفتيشية بالاستفادة منْ كفاءات مؤهلة مِن غير موظفي الوزارة للقيام بمهام التفتيش، وفقاً لضوابط وإجراءات ومؤهلات وصلاحيات ستحددها اللوائح التنفيذية لمواد النظام المعدلة وأعطت التعديلات الجديدة صلاحيات ضبط أكثر للمفتش، بحيث إذا تحقق للمفتش أثناء التفتيش وجود مخالفة لأحكام هذا النظام أو اللائحة أو القرارات الصادرة تنفيذاً له، فعليه تحرير محضر ضبط بالمخالفة مباشرةً بدلاً مِنْ النصح والإرشاد سابقاً.

كما تضمنتْ التعديلات تغييراً على بعض عقوبات المخالفات لتشمل عقوبات مالية تصل إلى مائة ألف ريال، وإغلاق المنشأة لمدة لا تزيد على ثلاثين يوماً أو إغلاقها نهائياً في بعض المخالفات أو تكرارها، في الوقت الذي أجازت التعديلات الجديدة الاتفاق بين الوزارة والمخالف على تسوية المخالفة بدفع مبلغ الغرامة الذي تقدره الوزارة، كما أصبح المخالف ملزم بإزالة المخالفة خلال مهلة محددة، وفي حال عدم إزالتها تعد مخالفة جديدة.

وأجاز نظام العمل وفقاً لتعديلاته منح مكافأة مالية لا تزيد على ٢٥ في المئة من مبلغ الغرامة المحصلة لمن يساعد من موظفي التفتيش أو غيرهم في الكشف عن أي مخالفات أحكام هذا النظام ولائحته والقرارات الصادرة تنفيذاً له لتعزيز مفهوم الرقابة والضبط.

وأوضح وزير العمل المهندس عادل فقيه أنه في ما يتعلق بتعديلات عدد أيام الإجازة الأسبوعية وساعات العمل اليومية للقطاع الخاص، فقد أرجأ مجلس الوزراء اتخاذ قراراً في شأنها، وتم إعادتها إلى مجلس الشورى لدرسها في ضوء عدد من الملاحظات التي تم رفعها من مجلس الغرف السعودية، وبعد درسها سيتم رفعها من جديد لاتخاذ قرار في شأنها.

وأشار إلى أنه بناء على ما أقره مجلس الوزراء ستُصدر وزارة العمل لوائح لبعض الفئات المستثناة من أحكام نظام العمل بعد التنسيق مع الجهات المختصة، مثل أفراد أسرة صاحب العمل، الذين يعملون في المنشأة التي لا تضم سواهم والعمالة المنزلية ومن في حكمهم، وعمال الزراعة والرعاة الخاصون ومنْ في حكمِهم وعمال البحر الذين يعملون في سفن تقل حمولتها عن ٥٠٠ طن، إضافةً إلى العاملين غير السعوديين القادمين لآداء مهمة محددة ولمدة لا تزيد على شهرين، واتخاذ الإجراءات التي مِنْ شأنها أنْ تكفل تحسين أداء سوق العمل، وتنظيم حركة انتقال الأيدي العاملة.

مشيراً إلى مساهمة هذه التعديلات في الرفع من مستوى أداء سوق العمل ليتواكب مع النمو الاقتصادي الذي تعيشه المملكة

ستسهم التعديلات إيجاباً في تحسين وتنظيم أداء سوق العمل السعودي، وزيادة فاعلية الرقابة عليه، وتنظيم العلاقة بين أطراف العمل، إضافةً إلى ما شملته مِنْ تعديلات تساهم في رفعِ كفاءة بيئة العمل.

وزارة التعليم تعلن ضوابط نقل المعلمين والمعلمات ذوي الظروف الخاصة

أعلنت وزارة التعليم مؤخراً ضوابط نقل المعلمين و المعلمات ذوي الظروف الخاصة للعام ١٤٣٦- ١٤٣٧هـ، ووجهت إدارات التعليم بمختلف المناطق والمحافظات في تعميم بالتقيد بالتعليمات المبلغة، وإلغاء جميع ما يتعارض معه، وذلك حرصاً من الوزارة على توفير البيئة المناسبة للمعلمين والمعلمات بما ينعكس إيجابياً على العملية التعليمية.

وتضمنت ضوابط نقل المعلمين والمعلمات تشكيل لجنة الظروف الخاصة الفرعية وتزويد اللجنة المركزية للظروف الخاصة بالوزارة بصورة من قرار تشكيل اللجنة.

وتقرر تشكل لجنة مركزية في جهاز الوزارة تسمى لجنة نقل المعلمين والمعلمات من ذوي الظروف الخاصة، يتم تسمية أعضائها بقرار من وزير التعليم.

وتختص اللجنة المركزية بالنظر في طلبات النقل بين إدارات التعليم ومراكز النقل الخارجي المحالة إليها من اللجان الفرعية في إدارات التعليم وفقاً لأحكام هذه الضوابط والبت فيها بعد التأكد من جميع البيانات والمستندات لكل حالة، على أن تجتمع اللجنة المركزية أسبوعياً لدراسة الطلبات المقدمة، وكلما دعت الحاجة من رئيسها.

وتُشكل لجنة في كل إدارة من إدارات التعليم، تسمى اللجنة الفرعية لنقل المعلمين والمعلمات ذوي الظروف الخاصة برئاسة المساعد للشؤون المدرسية، وعضوية كل من مديري الإشراف التربوي «بنين، بنات» ومشرف قضايا المعلمين، ومدير شؤون المعلمين ومديري التربية الخاصة «بنين وبنات» وطبيب وطبيبة من الوحدة الصحية المدرسية، وأمين من غير شاغلي الوظائف التعليمية، على أن تختص اللجنة الفرعية في إدارة التعليم في النظر في طلبات النقل داخل قطاع النقل وفقاً لأحكام هذه الضوابط، والبت فيها وتوفر جميع البيانات والمستندات المطلوبة لكل حالة، ولا يجوز النقل بين قطاعات النقل الخارجي إلا عن طريق اللجنة المركزية.

وزارة التعليم
Ministry of Education

لمحة عن المجلس العربي للطفولة والتنمية؟

عن المجلس؟

المجلس العربي للطفولة والتنمية هو منظمة إنمائية عربية غير حكومية ذات شخصية اعتبارية تعمل في مجال الطفولة، وقد جاء تأسيس المجلس عام ١٩٨٧ بمبادرة من صاحب السمو الملكي الأمير طلال بن عبد العزيز رئيس المجلس بناءً على التوصية الصادرة من مؤتمر الطفولة والتنمية الذي عقد بتونس عام ١٩٨٦ الذي عُقد تحت رعاية جامعة الدول العربية، ويتخذ المجلس من مدينة القاهرة مقرا له، وتنظم علاقة المجلس بدولة المقر اتفاقية خاصة لهذا الغرض تحدد شخصيته ووضعه القانوني مع وزارة الخارجية المصرية (هيئة دبلوماسية).

رؤية المجلس

يتطلع المجلس أن يكون منظمة رائدة في مجال حقوق الطفل في الوطن العربي، ومرجعية للمؤسسات والأفراد والأسر لإعداد طفل عربي قادر على المشاركة في تنمية مجتمعه والتعامل مع المتغيرات العالمية المتسارعة.

رسالة المجلس

يعمل المجلس على تهيئة بيئة عربية داعمة لحقوق الطفل في التنمية والحماية والمشاركة والدمج، في إطار الأسرة والمجتمع من خلال التعاون والشراكة الفاعلة مع المؤسسات الأهلية، والحكومية، والإقليمية، والدولية، حتى يشب الطفل قادراً على المشاركة والتفاعل الايجابي مع الحياة، متفهماً لغيره، ومحباً لوطنه.

الأهداف الإستراتيجية للمجلس

يهدف المجلس إلى تشجيع وتبني وتنمية الأفكار والدراسات والمشاريع والتشريعات والسياسات الهادفة إلى تفعيل حقوق الطفل، ودمجها ضمن خطط ومشاريع التنمية، وذلك من خلال:

١- توفير البيانات والمعلومات وتنمية المعرفة المتخصصة في قضايا حقوق الطفل العربي، وتبادلها مع المراكز البحثية والمؤسسات المعنية بهذا الشأن.

٢- توعية وتعبئة الرأي العام العربي لدعم حقوق الطفل بالتعاون والتنسيق مع وسائل الإعلام وغيرها من المؤسسات التنموية.

٣- بناء شراكات وشبكات فاعلة مع منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية، لإيجاد مناصرين وكيانات منظمة وتبني تشريعات وسياسات داعمة لحقوق الطفل.

٤- توفير الدعم الفني وبناء قدرات العاملين بمجال الطفولة من المؤسسات الحكومية، والأهلية والإعلاميين، والأسر، وصانعي القرارات والسياسات والتشريعات.

مجالات العمل المجلس

يركز المجلس في أنشطته الداعمة لحقوق الطفل على المجالات الآتية:

التنمية

تنمية شاملة للطفل معرفياً ووجدانياً وبدنياً وترفيهياً وثقافياً، والاهتمام بالمواهب والإبداع في الفنون والعلوم والآداب.

الحماية

حماية الطفل من العنف والإساءة والاستغلال وسوء المعاملة.

المشاركة

مشاركة الطفل في كل ما يتصل به ويؤثر على حياته والتعبير عن آرائه بحرية وتمكن.

الدمج

دمج الأطفال ذوي الإعاقة والظروف الصعبة دمجاً كاملاً، وتنمية قدراتهم، في التعليم وكافة نواحي الحياة.

اعرف حقوقك وواجباتك

الجزء السادس من «اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد»

المادة التاسعة

المشتريات العمومية وإدارة الأموال العمومية (٢\٩)

٢- تتخذ كل دولة طرف، وفقاً للمبادئ الأساسية لنظامها القانوني، تدابير مناسبة لتعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الأموال العمومية، وتشمل هذه التدابير ما يلي:

(أ) اجراءات لاعتماد الميزانية الوطنية؛

(ب) الابلاغ عن الايرادات والنفقات في حينها؛

(ج) نظاماً يتضمن معايير للمحاسبة ومراجعة الحسابات وما يتصل بذلك من رقابة؛

(د) نظماً فعالة وكفؤة لتدبر المخاطر وللمراقبة الداخلية؛

(ه) اتخاذ تدابير تصحيحية، عند الاقتضاء، في حال عدم الامتثال للاشتراطات المقررة في هذه الفقرة.

٣- تتخذ كل دولة طرف ما قد يلزم من تدابير مدنية وإدارية، وفقاً للمبادئ الأساسية لقانونها الداخلي، للمحافظة على سلامة دفاتر المحاسبة أو السجلات أو البيانات المالية أو المستندات الأخرى ذات الصلة بالنفقات والايرادات العمومية ولمنع تزوير تلك المستندات.

* دخلت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC) حيز النفاذ في ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥، و هي تُعد الاتفاقية الأكثر شمولاً وقوة في مكافحة الفساد على نطاق عالمي، وحتى يناير ٢٠١٣، صادقت عليها ١٦٥ دولة، وقد وقعت على الاتفاقية المملكة العربية السعودية في ٢٠٠٤/٩/١م، فيما انضمت وصادقت عليها في ٢٠١٣/٤/٢٩م.

ما هي أهم بنود وثيقة حماية المستخدم والتي أصدرتها هيئة الاتصالات و تقنية المعلومات (ج1)؟

المستشار القانوني
خالد بن عبد الرحمن الفاخري

موخراً أعلنت هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات عن بدء العمل بوثيقة حماية مستخدمي خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات التي أقرّها مجلس إدارة الهيئة و تعنى بحماية حقوق المستخدمين ومصالحهم، وذلك ضمن جهودها في حماية مستخدمي خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات.

وأوضحت الهيئة في بيان صحفي أن الوثيقة جاءت نتيجة لدراسة الهيئة لأسباب الشكاوى المتكررة وتحليلها، ووضع الحلول لها بهدف معالجتها، وتفادي تكرارها وبما يحقق حماية المستخدمين ، مشيرة إلى أن الحلول تضمنت «حماية طالب الخدمة / المستخدم».

وجاءت الوثيقة في ١١ مادةً أُلزم فيها مقدمو خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات بمجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى حماية طالب الخدمة والمستخدم سواء أكان ذلك عند طلب الخدمة أم إلغائها، أو فوترتها، إضافة إلى كيفية التعامل مع الحد الائتماني وباقات الإنترنت ، والتزامات مقدم الخدمة لحماية المستخدم أثناء التجوال الدولي ، والتزاماته في التعامل مع شكاوى المستخدمين.

الجدير ذكره هو أن هذه الوثيقة تعزز جهود الهيئة في حماية مستخدمي خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات، وتؤكد على ما سبق وأن أصدرته بهذا الشأن من ذلك وثائق شروط تقديم خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات.

وقد جاءت مواد تلك اللائحة على النحو التالي:

١- يجب ألا يضع مقدم الخدمة أي شروط او التزامات أو قيود على المستخدم تتعارض أو تخالف أي أحكام ودرت في نظام الاتصالات و لائحته التنفيذية، والتراخيص الممنوحة لمقدمي خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات ووثائق شروط تقديم خدمة الاتصالات وتقنية المعلومات والقرارات والارشادات والتعليمات والتوجيهات الصادرة عن الهيئة، بما في ذلك هذه الوثيقة.

٢- لا تقيد هذه الوثيقة أي حقوق أخرى للمستخدم ودرت في أي أنظمة أو لوائح أو قرارات أو اتفاقيات أو وثائق أخرى معمول بها في المملكة.

كاريكاتير

لماذا تغرق الأحياء السكنية ؟

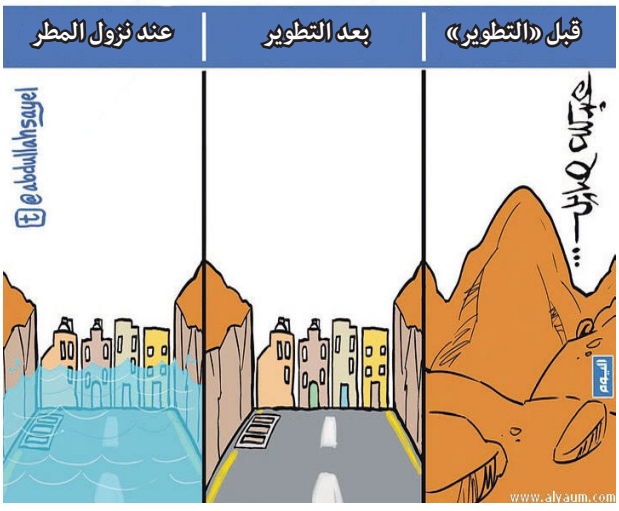

نقلاً عن صحيفة اليوم

رسمياً القضاء على شلل الأطفال في الصومال

مؤخراً تم الإعلان رسمياً عن خلو الصومال من مرض شلل الأطفال الذي تفشى بين عامي ٢٠١٣-٢٠١٤، وأثر على ما يقرب من مئتي شخص، حيث حدثت آخر حالة للإصابة بالمرض قبل أربعة عشر شهراً.

وجاء الإعلان الرسمي بعد تقييم قام به فريق يتألف من خبراء من منظمة الصحة العالمية واليونيسيف ومراكز مكافحة الأمراض في الولايات المتحدة، وغيرهم، حيث أجرى الفريق مراجعة متعمقة للاستجابة لتفشي مرض شلل الأطفال في الصومال، في أكتوبر ٢٠١٥.

وأشار الخبراء إلى الإنجاز الرائع الذي جاء نتيجة للجهود الهائلة والالتزام الذي أبدته الحكومات والعاملون في مجال الصحة، وأولياء الأمور لضمان أن أطفالهم يتلقون اللقاح.

الجدير بالذكر أن المرض قد ظهر أول مرة في مايو ٢٠١٣، عندما أصيبت فتاة تبلغ من العمر عامين في مقديشو، وانتشر بسرعة ليصيب مئة وأربعة وتسعين شخصاً، ونتيجة للاستجابة السريعة والمنسقة تم الإبلاغ عن خمس حالات جديدة فقط عام ٢٠١٤.

أصابت امرأة و أخطأ عمر !

خالد بن عبد الرحمن الفاخري
الأمين العام للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
Nshr1@yahoo.com

يعتقد كثيرون أن حقوق الإنسان أفكار دخيلة على المجتمعات الإسلامية ينادي بها الغرب، إلا أن هذا الاعتقاد مخالف للواقع لأن حقوق الإنسان لها أسس قائمة في الشريعة الإسلامية السمحة، والتي اشتملت على العديد من مبادئ حقوق الإنسان ، التي ينادي بها في الوقت الحاضر ، وقد اشتمل الإسلام على كثير من المبادئ ، جسدت ضمانات ممارسة الحقوق و الحريات > مثل مبدأ المساواة قال الله تعالي (اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ) ، كما جسدت الشريعة مبدأ العدالة و الحكم بين الناس بالقسط، قال الله تعالى (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ كُونُواْ قَوَّامِينَ لِلّهِ شُهَدَاء بِالْقِسْطِ وَلاَ يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلاَّ تَعْدِلُواْ اعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَاتَّقُواْ اللّهَ إِنَّ اللّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ)، و نظم الإسلام وسائل حماية حقوق الإنسان ، فظهر نظام القضاء القائم على أساس العدل و الحياد و النزاهة ، واتخذ الحرية محوراً لجميع ما سنه الله للناس، من عقائد و نظم وتشريع وجعل التشريع مقاصد تخدم الضروريات الأساسية في كيان الإنسان و وجوده ، من حفظ للعقل ، والدين و المال و العرض و النسل و إذ لم يفيد الإسلام حرية الفرد، إلا في الحدود التي يقتضيها الصالح العالم ، أو يدعو إليها احترام الآخرين ، فالإسلام شرعه الله لضبط حركة الحياة ، و تقويم سلوك الإنسان ، ودعوة للربط بين الإسيمان و العمل الصالح، وقد وضعت الشريعة الإسلامية للإنسان قواعد قائمة علي أساس الاعتدال و الوسطية ، قال الله تعالى (وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطاً).

إن ما أولاه الإسلام لحقوق الإنسان ، من احترام و تقدير و تكريم ، فاق من يدعون أن لهم الفضل في ترسيخ قواعد حقوق الإنسان، فالإنسان في الإسلام حوله الرعاية والعناية الإلهية ، و التربية الروحية و الخلقية ، فالناس في صدر الإسلام بلغوا من التكريم و التوعية بحقوقهم ، مالم تبلغه أمة من قبل ، إذ ورد أن عمر ابن الخطاب رضي الله عنه ، كان يخطب في الناس يوماً فيقول (لا تزيدوا مهور النساء على أربعين أوقية، فما زاد ألقيت الزيادة في بيت المال، فتنهض من صفوف النساء سيدة تقول : ما ذاك لك > فسألها ولم ؟ فأجابته لأن الله تعالى يقول (وَإِنْ أَرَدتُّمُ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَّكَانَ زَوْجٍ وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا , أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُّبِينًا) ، فقال عمر عبارته المشهورة «أصابت امرأة و أخطأ عمر».

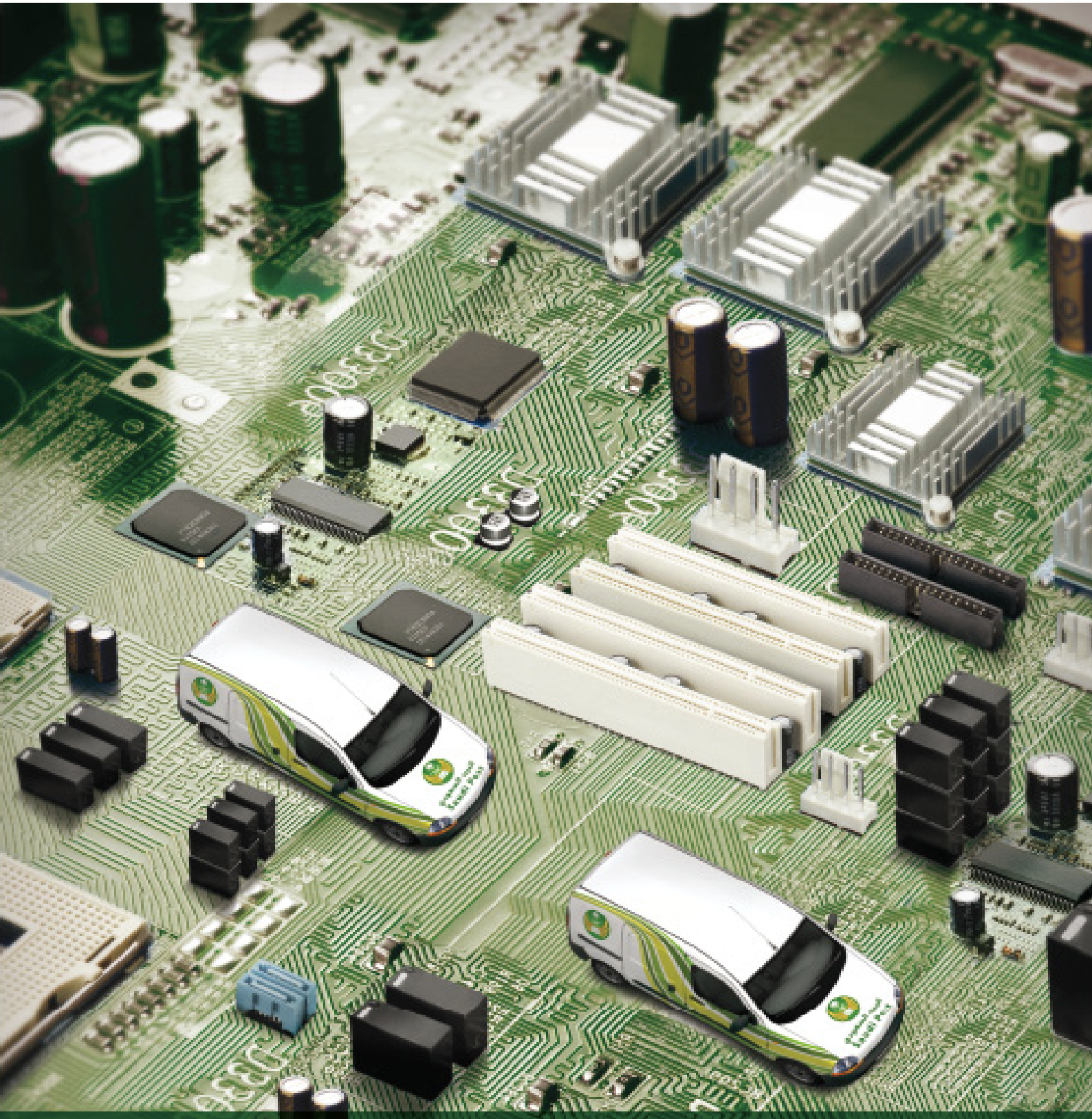

خدمات بريدية بمنظومة عصرية

يسعى البريد السعودي على الدوام لتقديم خدماته البريدية بجودة عالية بما يعود على عملائه بأقصى استفادة ممكنة. إن العنصر الأساسي لنجاح خدماتنا هو استثمارنا في أحدث ما توصلت إليه التقانة في عالم الخدمات البريدية، إضافة إلى إلمامنا بأفضل سبل تسخير هذه التقانة لتحقيق ما يرضيه إليه عملاؤنا ويرضيهم في كافة مطالبهم.

البريد السعودي Saudi Post

sp.com.sa
9200 05700